مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٧

دراسة
رجب البنـــا

الحراسات : اســـدال الســـتار على الفصـل الأخـــير

الان ، وبعد ٥ سنوات على قيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، يسدل الستار على الفصـــل الاخير من قصـة الحراسات فى مصر ، ويستعد « جهاز تصفية الحراســات » لقفل الملف الضخم الذى يضم العديد من القصـص والمآسى التى تعرضت لها اكثر من ٤٠٠٠ اسرة مصرية ، فى ظل الاجراءات الاستثنائية ، وفى غيبة القانون ، وبعيدا عن رقابة القضاء الذى كان ممنوعا عن ممارسة دوره ورسالته .

وفى نفس الوقت يبدأ جهاز تصفية الحراسات فى تصفية نفسه ، بعد أن أفرج نهائيا عن الحالات الاخيرة التى كانت متبقية لديه واعاد الى أصحابها حقوقهم استغنى الجهاز عن نصف خبرائه والعاملين فيه ، وابقى النصف الأخر لتسوية بعض المشاكل والخلافات الفرعية البسيطة التى كان لابد منها . ولن ينتهى هذا العام الا وتصبح قصة الحراسات ، وجهاز تصفية الحراسات ، مجرد صفحة فى التاريخ .

فى البداية : ١٠٠٠ أسرة

والحراسة كما يقول المستشار سعد عوف رئيس جهاز تصفيتها بدأت قصتها فى سنة ١٩٦١ حين صدر أمر عسكرى بفرض الحراسة على حوالى ١٠٠٠ أسرة منها حوالى ٢٥٠ أسرة مصرية ، **وكانت هذه هى أول مرة فى التاريخ تفرض فيها الحراسة على اسر مصرية** . وكان الامر العسكرى يستند الى قانون الطوارىء الذى صدر فى سنة ٥٨ وتضمن نصا يسمح بفرض الحراسة على أموال بعض الاشخاص .

وبعد ٣ سنوات فقط ، أى فى سنة ٦٤ فرضت الحراسة مرة أخرى على ١٧٠٠ شخص استنادا الى قانون جديد للطوارىء صدر فى نفس السنة . وبعد سنتين أى فى سنة ٦٦ توالت قرارات فرض الحراسة بالجملة نتيجة الاجراءات التى كانت تقوم بها لجان تصفية الاقطاع فى ذلك الوقت .

وأصبحت الحراسة تفرض - لاول مرة - بقرارات ادارية - والحراسة معناها التحفظ على أموال الشخص وحرمانه من التصرف فيما يملك، بحيث يتولى جهاز الحراسة ادارة هذه الاموال والتصرف فيها - وكانت هذه الاموال تشمل عقارات وأراضى فضاء، وأموالا فى البنوك، وأوراقا مالية، ومجوهرات، حتى اثاثات البيوت خضعت هى الاخرى للحراسة، ثم تقرر بعد ذلك استثناء اثاث المنزل والسكن الخاص -

وبالنسبة للاراضى انزراعية التى فرضت عليها الحراسة، سلمتها الحراسة الى الاصلاح الزراعى لادارتها، كما سلمت العقارات والاراضى الفضاء الى شركات التأمين والى مؤسسات وشركات القطاع العام الاخرى -

أموالهم تأخذها الدولة

وفى سنة ٦٤ صدر قانون تضمن ايلوله ملكية كل الاموال والممتلكات الخاضعة للحراسة الى الدولة مقابل تعويض لا يتجاوز ٣٠ الف جنيه يصرف لاصحابها فى شكل سندات على الدولة تستهلك فى ١٥ سنة، اما مايزيد عن الـ ٣٠ الف جنيه فتستولى عليه الدولة بلا مقابل -

وعقب صدور هذا القانون باشرت الحراسة باذن من السلطات الادارية الاراضى الخاضعة للحراسة الى الاصلاح الزراعى وبلغت هذه الاراضى ١٠٠ الف فدان، كما باشرت الحراسة العقارات المبنية والاراضى الفضاء الى شركات التأمين، وبلغت ٧٠٠٠ عقار، قامت شركات التأمين بدورها ببيع ١٦٠٠ عقار منها، وبلغت قيمة الاوراق المالية التى خضعت للحراسة ٣٣ مليون جنيه -

وبعد ذلك قامت الحراسة بتطبيق قوانين التأميم على الحراسات، بحيث تستولى الدولة بلا مقابل على المبالغ التى تزيد على ١٥ الف جنيه - وباشرت الحراسة الاوراق المالية الخاضعة بقروض حكومية الى شركات القطاع العام -

وبلغ عدد الخزائن الحديدية فى البنوك التى خضعت للحراسة ٥٥ خزينة فيها نصف مليون جنيه لاصحابها، اما المنشآت التجارية التى وضعت تحت الحراسة فقد بلغت ١٠٢٦ منشأة تجارية خضعت منها ٢٠٣ منشآت للتأميم -

لا حراسة بقرار ادارى

بعد مايو ٧١ تغيرت الصورة تماما — كما يقول المستشار سعد عوف — فقد صدر من اوائل قوانين ثورة التصحيح قانون فى سنة٧١ ينهى نظام فرض الحراسة بقرارات ادارية، ويجعل فرضها بحكم قضائى من المحكمة المختصة، وعلى المدعى الاشتراكى وضع التحفظ على أموال الاشخاص الخاضعين للقانون لمدة معينة يلزم بعدها بتقديمهم للقضاء ليصدر حكمه بفرض الحراسة والا فان التحفظ على أموالهم يرفع تلقائيا -

تم تصفية الحراسات

وفى سنة ٧٤ صدر قانون لتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفقا لمجموعة من القواعد -

● **أولا** : الافراج عن كل أموال الاشخاص الذين كانوا خاضعين للحراسة بالتبعية للخاضع الاصلى مثل الزوجة والاولاد، مهما بلغت قيمة هذه الاموال ودون حد اقصى -

● **ثانيا :** ترد العقارات والأراضى الزراعية اذا لم تكن قد وزعت على صغار الزراعيين ، واذا لم تكن العقارات غير مسجلة قبل أول سنة ٧٤ .

وفعلا ردت شركات التأمين ٥٠٠ عقار الى أصحابها . وعوضت الباقى نقدا .

ورد الاصلاح الزراعى ٣٠ الف فدان الى أصحابها لم يكن قد وزعها ، وأعاد ثمن باقى الارض التى وزعها الى أصحابها .

● ردت الحراسة لكل خاضع أمواله فى حدود ٣٠ الف جنيه للفرد ، أو ١٠٠ الف جنيه للاسرة ، نقدا أو عينا .

● وفى الحالات التى تعذر فيها الرد عينا عوض جهاز تصفية الحراسات الاراضى والعقارات الخاضعة للحراسة بان رفع التعويض المقرر لهم عن الارض الزراعية من ٧٠ مثل الضريبة فى سنة ٥٢ الى ٧٠ مثل الضريبة الحالية وهى تزيد بمقدار الربع على الاقل ، كما رفع التعويض عن المبانى والعقارات من ١٢٠ مثل العوايد الى ١٦٠ مثلا بزيادة تعادل الثلث تقريبا .

وصرفت التعويضات نقدا ، وفورا ، ولم تصرف فى شكل سندات . وبفائدة ٤٪ عن المبالغ المستحقة للخاضعين للحراسة عن الفترة من سنة ٦٤ الى سنة ٧٤ ، ولايدخل التعويض والفوائد فى حساب الحد الاقصى [٣٠ الف جنيه] .

باق ١٠ حالات

ويقول المستشار سعد عوف رئيس جهاز تصفية الحراسات ان الجهاز انتهى فعلا من اصدار قرارات الافراج النهائية عن كل الاموال المملوكة للخاضعين السابقين ، وشملت أخيرا ٩٥٠ أسرة ، ولم يعد باقيا الان غير ١٠ حالات فقط تحت التسوية ، تأخرت لاسباب خارجة عن الارادة منها حالات خاصة بمصريين من مغتصبى الاراضى ، و٣ حالات لاجانب ، والجهاز يوشك ان يضع حلولا لهذه الحالات المتبقية .

ويضيف المستشار سعد عوف ان قرارات الافراج النهائية التى صدرتها شملت حصر الذمم المالية للخاضعين من حقوق والتزامات ، وتحديد عناصر التعويض المستحقة لهم ، والافراج عنها نقدا أو عينا . وان الجهاز قد انتهى من تنفيذ ٨٠٪ من هذه القرارات ، والباقى يجرى تنفيذه وسينتهى خلال شهرين .

مستقبل جهاز التصفية

وبعد انتهاء تنفيذ قرارات الافراج عن ممتلكات وأموال القلة الباقية من الخاضعين للحراسة فان جهاز تصفية الحراسات لن يكون له عمل سوى تسوية بقايا مشاكل النظام مثل تصفية الحسابات بين الحراسة والاصلاح الزراعى وشركات التأمين ، وبحث أى شكوى من الذين كانوا خاضعين للحراسة واعادة الحساب معهم اذا طلبوا ذلك ، وتصحيح

قرارات الافراج اذا تبين أن لهم حقا مباشرة القضايا المدفوعة من بعض الخاضعين ضد جهاز التصفية أو ضد شركات التأمين لان أصحابها يفضلون الالتجاء الى القضاء للفصل فى طلباتهم .

ولكن هذه المسائل الفرعية هى البقايا الضرورية لعملية تصفية نظام معقد استمر لسنوات طويلة دون قواعد ودون سند من الشرعية والقانون . لكن الصورة العامة الان هى :

ان نظام فرض الحراسات قد انتهى ولن يعود ابدا ، وان آثار ومشكلات الحراسات التى فرضت قبل مايو ٧١ قد تم حسمها لصالح أصحاب الحقوق، وان كل شكوى تبحث الان بعناية ، وكل طلب لاعادة الحساب أو اعادة التسوية يستجاب له ، لكى يطمئن كل مواطن ان حقه قد عاد اليه كاملا، فهذا هو جوهر ثورة التصحيح: ان يشعر كل مواطن بالامن والكرامة.

قصص اغرب من الخيال

والملفات الكثيرة على مكتب المستشار سعد عوف مليئة بالقصص والمفارقات الغريبة التى لا يكاد يصدقها عقل ، **مثلا هناك حالات فرضت فيها الحراسة بأوامر شفهية .**

اكثر من هذا فى الملفات حالات فرضت عليها الحراسة بالتليفون . وحالات فرضت عليها الحراسة لمجرد تشابه فى الاسماء لم يكتشف هذا التشابه الا بعد سنوات. مثلا فرضت الحراسة على بنك حمص وشركاه . فامتدت الحراسة لتشمل كل من يدخل فى اسمه اسم « حمص » وبعضهم ليست لهم أى صلة بأصحاب بنك حمص . ومع ذلك ظلوا فى القيود لسنوات هم وزوجاتهم وأولادهم لمجرد تشابه الاسماء .

والقاعدة التى كانت سائدة في الحراسات هى اخضاع الزوجة والاولاد بالتبعية اذا وضع الزوج تحت الحراسة ، ولكن فى الملفات قصصا غريبة منها ان فرضت الحراسة على طفل لان بعض الاسهم كانت باسمه فى احدى الشركات الصغيرة التى اخضعت للحراسة، فرضت الحراسة بالتبعية على ابيه وامه وبقية اخوته باعتبارهم جميعا تابعون لهذا الطفل.!